الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي
4 فبراير/شباط 2013
نيويورك

الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ورقة معلومات شارك في إعدادها
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

مقدمة

1 - اقترحت الأمم المتحدة في سياساتها وأعمالها التنفيذية أن يكون تعريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه "عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرة الوطنية، عن طريق تبادل المعارف، والمهارات، والموارد، والدراية التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية و/أو مشتركة فيما بينهما داخل المناطق وفيما بينها."[1] ويشير التعاون الثلاثي إلى ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي تشمل أيضاً تقديم الدعم من بلد نامٍ أو أكثر و/أو من منظمة واحدة أو أكثر من المنظمات المتعددة الأطراف.

2 - وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب يُمارس لعقود؛ وقد نوقش لأول مرة بصورة استراتيجية في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عام 1978، الذي أسفر عن خطة عمل بيونس آيرس. وفي السنوات الأخيرة، اكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية أكبر كنتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي وتنمية القدرة في الجنوب؛ فقد وجدت البلدان بشكل متزايد أنه من المرغوب إقامة شراكات مباشرة فيما بينها لأغراض إنمائية أو إنسانية. وقد حدث معظم ذلك خارج إطار التنمية التقليدي. ويمكن أن يأخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب عدة أشكال، مثل "تبادل المعارف، والخبرات، والتدريب، ونقل التكنولوجيا، والتعاون المالي والنقدي، والمساهمات العينية."[2] وقد يحدث في سياق مبادرة قطاعية، أو شاملة، أو إنسانية خاصة، أو قد يكون أبعد أثرا، ليشمل قطاعات أو قضايا متعددة.

3 - ويُعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب واقعا ملموسا بشكل متزايد، ومصدرا لوعود وقدرات هائلة من أجل التنمية ومن أجل العمل الإنساني. وتنشأ القدرة من الموارد الاقتصادية المضافة لبلدان الجنوب التي تنعم بالرخاء على نحو متزايد، ومن القيمة التي تنطوي عليها الشراكات الإنمائية التي تقوم على مبادئ التضامن، ومن الخبرات الوطنية المماثلة، والفهم المشترك للاحتياجات فيما بين البلدان النامية، والذي قد يزيد من احتمال إيجاد حلول مبتكرة تلائم السياقات القطرية المختلفة. وقد تكون لدى بلدان في الجنوب مظاهر قوة خاصة يمكن أن تقدم المساعدة في الأزمات الإنسانية. وقد يكون هذا ناتجا عن الجغرافيا (وجود حدود مشتركة)، أو عن الخبرة المباشرة المكتسبة من أزمات مماثلة، أو عن كونها من البلدان المتلقية للمعونة الإنسانية في الماضي، أو من القدرة الاقتصادية والإنتاجية المتزايدة، التي أتاحت للبلدان النامية المشاركة بصورة تدريجية في المجتمع الإنساني العالمي.

4 - و لا يعني تقديم أحد بلدان الجنوب الدعم إلى بلد آخر من بلدان الجنوب أن مقدم الدعم قد تخلص من الفقر، ومن الفوارق داخل حدوده؛ فكما أكدت البلدان النامية، لا تزال المساعدة الإنمائية التي يقدمها الشمال للجنوب حاسمة لدعم واستكمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو في سعيه لتحقيق التقدم نحو الأهداف والأولويات الوطنية.

معلومات أساسية عن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

5 - يُقدم دعم قطاعي أو مواضيعي أو برنامجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب مختلف الإدارات ذات الصلة في أمانة الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج الإنمائية، واللجان الإقليمية، والوكالات المتخصصة في مجال اختصاصها. ويتم إبلاغ التقدم العام والإنجازات التي تحققها مؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة عن طريق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإلى الجمعية العامة من خلال التقارير التي يقدمها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمين العام للأمم المتحدة كل سنتين.

---

[1] *إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: مذكرة من الأمين العام* (SSC/17/3)، 12 أبريل/نيسان 2012.

[2] *وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب*، والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة 222/64 (2010).

6 - وينبغي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة أن يُطبق المبادئ والأهداف والأولويات الواردة في التوجيهات الحالية للأمم المتحدة والمتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: خطة عمل بيونس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (1978)؛ واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (1995)؛ والمبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (2003)؛ ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (2009). وتقوم الأمم المتحدة حاليا بصياغة إطار المبادئ التوجيهية التشغيلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمقرر أن يصدره الأمين العام. ولدى منظمات فردية تابعة للأمم المتحدة توجيهات خاصة بالوكالات تناسب تفويضاتها ومجالات اختصاصها.

7 - ومن بين المبادئ المتفق عليها بشكل عام والوثيقة الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ما يلي: الملكية الوطنية للأولويات الإنمائية من جانب البلدان النامية، استنادا إلى مبدأ التضامن؛ والتركيز على النتائج؛ والشراكات الإنمائية الشاملة؛ والشفافية، والمساءلة فيما بين الشركاء.

أولا - القضايا والتحديات الرئيسية

فرص للاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

8 - من المحتمل أن يضاعف التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الاستفادة المتاحة للوصول إلى السكان والمجتمعات الأكثر فقرا وحرمانا. وتقوم البلدان في الجنوب بوضع جدول الأعمال وتنفيذه، بينما تدعم منظمات الأمم المتحدة هذه العمليات. ومن المهم تحديد الأدوار الحفازة والبناءة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاستفادة من المزايا النسبية للأمم المتحدة. وتشمل هذه المزايا القدرة على التجميع، والتوعية العالمية، والتواجد القطري لمنظمات الأمم المتحدة في الميدان، والدراية التقنية طبقا لمهام وتفويضات خاصة، ولقدرة على دعم التقييمات المحايدة للأثر.

9 - وقد يكون من بين المزايا النسبية الأخرى للأمم المتحدة القدرة على تحفيز ودعم إنشاء النظم – من أجل الحماية الاجتماعية، والسياسات الوطنية، والمجالات الرقابية، والصمود أو التحول الإنساني. وقد يتمثل الدور الآخر في المزايا التي يتيحها نهج متعدد الأطراف استكمالا أو تعزيزا للأساليب الثنائية – عن طريق تجميع الموارد والمخاطر، أو تقاسم المعرفة على نطاق أوسع، أو وضع سياسات ومعايير إقليمية. وعلى هذا الأساس، ينبغي بحث إقامة تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وعلى هذا الأساس، ينبغي بحث إقامة تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وأهمية تعاون منظمات الأمم المتحدة في الترتيبات الإقليمية تؤكده حقيقة أن معظم أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب (وليس جميعها) تشمل بلدانا مجاورة. وبالمثل، ينبغي أيضا بحث دور المنظمات المتعددة الأطراف في البلدان المتوسطة الدخل فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظرا لأن هذه البلدان قد شهدت قدرا من النمو الاقتصادي الأكبر، وستحقق المزيد من المتبادل.

10 - وقد يكون التعاون الثلاثي مفيدا في الحالات التي يكون فيها لدى أحد بلدان الجنوب مهارات، وخبرة، أو موارد وثيقة الصلة ببلد آخر من بلدان الجنوب، بينما قد يتسنى لطرف ثالث (بلد آخر أو منظمة متعددة الأطراف) توفير قدرة إضافية لدعم تطبيقاتها. وقد تكون القدرة في هذا السياق *مؤسسية* (القدرة على إدارة مشاريع التعاون الإنمائي)، أو *مالية*، أو *نظامية* (القدرة على وضع مفاهيم وتصميم نُهج قطرية كاملة لمعالجة تحديات اجتماعية رئيسية).

11 - وتنفذ معظم منظمات الأمم المتحدة بالفعل الجانب الأكبر من عملها الإنمائي والسياسي عن طريق ترتيبات تشمل في الواقع التعاون فيما بين الجنوب بأشكال مختلفة. وتوجد الآن فرصة لإضفاء الطابع الرسمي على بعض هذه الترتيبات. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للمزايا والعيوب المحتملة لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الترتيبات باعتبارها "تعاونا فيما بين بلدان الجنوب"

بدلا من استخدام منهجيات تبدو معقولة بالنسبة للهدف المراد بلوغه؛ وفي بعض الأحوال، ستكون هذه الترتيبات تعاونا فيما بين بلدان الجنوب؛ وفي أحوال أخرى ستأخذ شكلا مختلفا.

12 - وفي معظم الأحوال، ستظل بلدان الجنوب الراغبة في تقاسم التعاون الإنمائي تقدم وتتلقى التعاون الإنمائي. وقد تكون أمام منظمات الأمم المتحدة فرصة لتقديم دعم تقني لوكالات التعاون الوطنية عند تصميم نُهج تتعلق بالمعايير الدولية، بما في ذلك منظور حقوق الإنسان.

13 - وقد يُثبت التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه مثمر بشكل خاص بالنسبة لطائفة من القطاعات: الصحة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان، والأمن الغذائي، والابتكار العلمي والتكنولوجي، والبنية الأساسية، والتجارة، والمال والاستثمار، والتكامل الإقليمي.

أدوار لوكالات الأمم المتحدة الميدانية

14 - هناك عدد من الأدوار الهامة يمكن أن تقوم بها وكالات الأمم المتحدة ذات التواجد الميداني:

(أ) التجميع والمناصرة:

(1) تشجيع انفتاح بلدان الجنوب على التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي؛

(2) دعم وتشجيع المناقشات الجارية عن المبادئ التي ينبغي أن تنظم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(ب) بناء الشراكات:

(1) موازنة العرض والطلب مع الموارد (المعرفة، والتدريب، والتكنولوجيا، والمالية، والسلع الرئيسية) التي قد تتاح عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي؛

(2) تشجيع أو تيسير أو قيادة وضع اتفاقات ثنائية أو إقليمية ملائمة، أو أطر، أو مذكرات تفاهم لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(3) تيسير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(ج) تقاسم المعرفة والوساطة:

(1) تحفيز نقل المعرفة ودعم نظم إدارة المعرفة؛

(2) دعم تحديد وتوثيق ونشر الممارسات الجيدة.

(د) تحليل ورصد التقدم:

(1) وضع واستخدام المعايير والقواعد والنظم لتقييم نتائج وتأثير وفعالية البرامج التي تصمم وتنفذ في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي؛

(2) تقديم الدعم، عند الطلب، عن طريق تجميع البيانات القائمة على النتائج، ورصد وتقييم مبادرات

التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي.

(هـ) *التخطيط ودعم السياسات:*

(1) مساعدة الحكومات على تحديد البرامج الجوهرية أو قضايا التنمية التي تتطلب إجراءات، والتي تتجاوز الحدود الوطنية؛

(2) تيسير وضع سياسات واستراتيجيات قطرية عن القضايا الجوهرية.

(و) *دعم البرامج وبناء القدرة:*

(1) اعتماد النتائج التي يمكن توقعها من الحلول التي قُدمت عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي؛

(2) العمل كجهة مرجعية تقنية للمساعدة في تنفيذ الممارسات الجيدة المعترف بها؛

(3) دعم وتعزيز المنظمات الإقليمية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي.

(ز) *تعزيز القيم والمبادئ:*

(1) دعم تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الأخرى الواردة في الاتفاقيات الدولية ونتائج المؤتمرات، والتي يُعد الشركاء أطرافا فيها؛

(2) الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز الإرادة السياسية والالتزام بالأطر الدولية.

التحديات

15 - يتطلب الاهتمام المتزايد بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن تتصدى منظومة الأمم المتحدة لدورها بوصفها جهة ميسرة للتعاون بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وتقييم الآثار الأوسع لدورها في سياق دولي متطور. ويؤدي نمو التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى زيادة التعقيد : على مستوى العملية، من الأدوار المتزايدة التعقيد التي تضطلع بها بلدان الجنوب والتي تعد الآن من البلدان المقدمة والمتلقية للدعم الإنمائي؛ وعلى المستوى الاستراتيجي، من المسائل التي يستدعيها مثل هذا التعاون من الجهات المانحة التقليدية والأمم المتحدة والتي تتعلق بما إذا كان ينبغي وضع أولويات للمساعدة الإنمائية الرسمية، وكيف وأين.

16 - ويعني إشراك دول جديدة كمصادر للمعرفة أو القدرة أو التمويل للتنمية الدولية أن أساليب وهياكل التعاون الإنمائي أخذت تتغير، كما هو الحال بالنسبة للطريقة التي توضع بها السياسات. وبشكل أعم، هناك مسائل تتعلق بالقيادة وأولويات التنمية، وتتعلق بحقوق الإنسان التي يمكن تحقيقها على أفضل وجه في هذه البيئة الجديدة. وتتفق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من حيث المبدأ على أن معايير الشفافية وفعالية التنمية ينبغي تطبيقها في جميع السياقات الإنمائية. غير أن التحدي الذي لا يزال يواجه الأمم المتحدة يتمثل في كيفية استمرار ومساندة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بطريقة تلتزم بهذه المعايير وتحمي مصالح الجماعات الأكثر فقرا والأكثر تهميشا.

17 - وقد تكون بلدان الجنوب التي تسعى لتقاسم المعرفة القيمة، أو التكنولوجيات، أو الموارد الإنمائية مع بلدان أخرى لديها قدرة محدودة على القيام بذلك، بسبب الحاجة إلى تعزيز المؤسسات اللازمة لتنسيق التعاون الإنمائي خارج حدودها الوطنية. ويلزم تقديم المزيد من البراهين وإجراء المزيد من التحليلات لفهم التأثير المحتمل لهذه الظروف.

18 - وقد أنشأ عدد من منظمات الأمم المتحدة وحدا للتنسيق، ووضعت استراتيجيات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولكن معظمها لم يفعل ذلك. فيلزم إجراء تغييرات تنظيمية ملائمة وتقيم توجيه استراتيجي من أجل إدراج الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بنجاح في تخطيط البرامج، وإدارة وتقييم العمليات.

ثانيا - الدروس المستفادة

19 - هناك عدد قليل من الدروس المستفادة العامة على المستوى الاستراتيجي التي خرجت حتى الآن من تجربة منظمات الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن أهم هذه الدروس ما يلي:

(أ) بدون قدرة على إجراء تقييم منهجي للطلب على التعاون الإنمائي من جانب البلدان المتلقية المحتملة أو الإمداد من البلدان المقدمة للدعم، وكيفية الموازنة بين الجانبين بشكل أفضل، توجد مخاطر تتمثل فيما يلي:

(1) الترويج لحلول رديئة، خاصة فيما يتعلق بالمعايير الدولية، بما في ذلك مبادئ حقوق الإنسان؛

(2) ضياع الفرص لتحسين الحلول الجيدة؛

(3) استبعاد الأمم الأكثر فقرا وتهميشا في الجنوب من المشاريع الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظرا لأنها غالبا ما تكون لديها قدرة أقل على تحديد احتياجاتها والوصول إلى المعلومات المتعلقة بفرص هذا التعاون.

(ب) تشير التجربة حتى الآن مع دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى أن الاعتبارات التالية تمثل العوامل الفاعلة للمشاركة الناجحة من جانب الأمم المتحدة:

(1) تحديد ميزة نسبية للأمم المتحدة تكون واضحة وذات صلة؛

(2) شراكات واسعة وشاملة تسمح للأمم المتحدة بتقديم قيمة مضافة محددة يعترف بها الشركاء الآخرون؛

(3) فرص لتحفيز الابتكار؛

(4) ضمان بذل جهد ملائم في كل مجال رئيسي، مثل التخطيط السياسي والاستراتيجي، واستهداف التعاون الإنمائي والإنساني، واعتبارات البرمجة، والتحديات المتعلقة بالعمليات.

(ج) يستحق العمل الإنساني اهتماما خاصا. فقد قدمت بلدان الجنوب تعاونا إنسانيا على شكل استقبال اللاجئين، ودعم عمليات السلام، وتمويل الأعمال الإنسانية؛ وقد قُدم جانب من هذا الدعم بصورة متعددة الأطراف. ويلزم بذل جهود مستمرة للتأكد من أن مثل هذا الدعم يمكن أن يحقق فوائد من قبيل تقديم المعونة بكفاءة، وتحسين الرؤية، وتعزيز الإحساس بالمشاركة.

(د) وعلى الجانب الآخر، حقق دعم الأمم المتحدة لمشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الحد من أخطار الكوارث بعض النجاح الجدير بالذكر. فقد أتاحت الآليات المتعددة الأطراف لبلدان الجنوب تجميع المخاطر، وتقديرها، ومعالجتها بصورة أكثر فعالية مما كان في مقدورها عندما كانت تعمل بمفردها. وتعد استعراضات النظراء الميسرة للسياسات والخطط الوطنية لإدارة الكوارث، والتي كان للتعاون المتعدد الأطراف دور فيها، فعالة في تعزيز القدرات الفردية لبلدان الجنوب على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المتعلقة بالمناخ.

وعلاوة على ذلك، فقد عجلت هذه العمليات بنقاط الدخول إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات المصلحة المشتركة الأعرض، مثل نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وممارسات إدارة الميزانية الوطنية.

(هـ) وتتيح زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصا كبيرة لوضع نُهج جديدة أو غير متناسقة يمكن أن تؤدي إلى ابتكار في السياسات أو البرامج، أو ابتكار تكنولوجي. وسيكون للابتكار غير المتناسق أثر هام بالنسبة للقواعد والمعايير، وبالنسبة لكفاءة التكلفة، وبالنسبة لطرائق تنفيذ البرامج، ولكن من الصعب التكهن بهذه الآثار؛ وسيتطلب التعديل الفعال يقظة مستمرة، ومرونة، وتقاسما للممارسات الجيدة على نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

الاستنتاجات

20 - إن تقديم إجابات على عدد من الأسئلة الوثيقة الصلة من شأنه أن يساعد على مواصلة وضع مبادئ ومعايير، وتقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(أ) إن جود أمم متحدة مترابطة بشكل حقيقي يمكن أن يساعد على بلورة حلول قطرية كاملة للمشاكل الاجتماعية تنفذ عن طريق التعاون الثلاثي، في حين أن وجود أمم متحدة مجزأة يمكن أن يؤدي إلى تدهور المشاكل الناتجة عن مشاريع إنمائية موازية وغير متسقة. فما هي سبل تعزيز الأمم المتحدة التي يجدر استكشافها في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؟ وما هي المبادئ الأخرى التي يمكن أن تساعد في تحديد الفرص المثمرة بالنسبة لدخول منظمات الأمم المتحدة مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى تلك المبادئ المذكورة في إطار الدروس المستفادة؟

(ب) وتذكر هذه الوثيقة بعضا من المزايا النسبية الواضحة للأمم المتحدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومن بينها القدرة على التجميع، والتوعية العالمية، والتواجد القطري، والدراية التقنية وفقا لمهام وتفويضات معينة، والحياد في تقييم الأثر، والقدرة على تحفيز وضع نظم وطنية، والقدرة على تحفيز وضع ترتيبات إقليمية متعددة الأطراف. وتحديدا، فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، هل توجد مزايا نسبية إضافية يمكن تحديدها والاستفادة منها في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تطوير العمل الإنساني؟

(ج) ويُعد تقاسم المعرفة، والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة ضروريا بشكل واضح لإحراز تقدم مستمر في الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ما نوع التدابير التي سيكون من الملائم اتخاذها لتقاسم المعرفة بين منظمات الأمم المتحدة الميدانية التي تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب؟ وكيف يمكن تشجيع بلدان الجنوب بشكل فعال ودعمها لتقاسم المعلومات الدقيقة والشاملة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؟

(د) هناك توافق على أن شكلا ما من القواعد والمبادئ ينبغي تطبيقه على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولكن لم تتم الموافقة بعد على مضمون هذه القواعد. فما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به وكالات الأمم المتحدة لتعزيز وتشجيع وضع مثل هذه القواعد؟

(هـ) ما جدوى التفكير في استراتيجيات جماعية للأمم المتحدة من اجل العمل مع مصادر جنوبية لتمويل البرامج؟

(و) لا تزال هناك تحديات هامة للتنمية البشرية يلزم حلها في بلدان ظهرت كمورد للتعاون الإنمائي عن طريق ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فما هي آثار ذلك بالنسبة للطريقة التي يحدد بها النظام الدولي أولويات الأشكال التقليدية للتنمية والتعاون الإنساني والتمويل؟ وما هي أفضل الطرق للعمل مع بلدان تتلقى المعونة التقليدية وهي في نفس الوقت شريكة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؟